دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تشكيل السياسة الخارجية للأمة : الصراع من أجل الهيمنة فيما بين دارسي العلاقات الدولية الأمريكيين
المصدر:	مجلة ديوجين
الناشر:	المجلس الدولى للفلسفة والعلوم الإنسانية
المؤلف الرئيسي:	فيرر، توم
مؤلفين آخرين:	الزيات، حمدي(مترجم)
المجلد/العدد:	ع203
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2005
الصفحات:	95 - 114
رقم MD:	703704
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	الولايات المتحدة الأمريكية، السياسية الخارجية، الحرب الباردة، الهيمنة الاقتصادية، التكنولوجيا الحديثة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/703704

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تشكيل السياسة الخارجية للأمة:
الصراع من أجل الهيمنة فيما بين دارسى العلاقات الدولية الأمريكيين

توم فيرر
Tom Farer

لقد ساعدت الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتى، مهما كانت آثارها الأخرى، على بدء ودعم فترة نشاط فكرى محموم فى المجالات المرتبطة بنظرية العلاقات الدولية، وتحليل السياسة الخارجية. وقد تؤدى الحروب الحقيقية أحيانا إلى الآثار نفسها، ولكن لا يحدث ذلك إلا فى نهاية الحرب. إن أغلب المثقفين ينهمكون خلال ذروة الصراعات الدموية فى الخدمة العامة، وتتوجه الموارد نحو دعم الأولويات المباشرة لشن الحرب. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحرب الباردة، لسبب جزئى راجع إلى طبيعتها الباردة، وبالتالى من ناحية أخرى، بسبب كونها طويلة وعامرة بالمشكلات الاستراتيجية والفكرية، فهى قد شجعت على الإنفاق على التنظير (وضع النظريات)، وشجعت المنظرين بتقديم حافز لهم، عبارة عن جمهور متابع ذى حساسية واضحة، وإمكانية الفوز بمكانة عملية رفيعة عن أعمالهم. وكان تعزيز الآثار المستفزة للحرب فى حد ذاته هو تعبير عن خطر وحداثة الأسلحة النووية، وهو ما نشره المعارضون لها، وهذه الأسلحة تشكل تهديدا قائما غير مسبوق، ليس لهم فحسب، ولكن لكوكب الأرض كله.

ولا أعنى بذلك الإيحاء بأنه لولا الحرب الباردة لنالت هذه المجالات قدرا صغيرا من الاهتمام فى النصف الثانى من القرن العشرين. ولربما اتسمت هذه الفترة بدراما ملفتة للنظر، حتى مع تعايش الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتى فى ظل وجود احتكاكات صغيرة وعادية بالنسبة لعلاقات القوى الكبرى. وفى وجود أو غياب الحرب الباردة، فإن الحركة الهادرة لثلاثة قرون من التوسع العسكرى الغربى، قد بدأ فى التراجع التدريجى، تاركا آثارا هائلة على حياة بلايين من الناس. وبفعل التكاليف المنخفضة بحدة، والكفاءة المتزايدة للنقل

ترجمة: د. حمدى الزيات

والاتصال، وتغير التوازن السكانى بين العالم الواقع وراء الأطلسى، وبين باقى الدنيا، فإن عمليات المجتمع المثيرة للتكامل الاقتصادى، والاجتماعى، والتى نختصرها فيما يعرف بالعولمة، قد اكتسبت سرعة شديدة. وربما كانت إحدى علامات أهمية هذه الظواهر، وتبعاتها الرنانة، هى هذه الفورة المستمرة فى أعمال التنظير حول العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والقانون الدولى العام، بعد عدة أعوام من نهاية الحرب، وهى الفورة التى أشعلها ذلك الهجوم الإرهابى على الولايات المتحدة الأمريكية فى ٢٠٠١/٩/١١، وما تلاه من تداعيات.

ويتسم إدراك الدراسات العلمية المتقصية، والمناقشات الدائرة حول هذه المجالات بالأهمية الفائقة للمثقفين بغض النظر عن اهتماماتهم المهنية، وليس بسبب تعلق هذه القضايا بموضوعات المعرفة وفلسفة الوجود، ولكن لأنها أثرت أساسا، ولاتزال، على مسار سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وحيث أصبحت الولايات المتحدة هى القوة العظمى الوحيدة فى العالم، أو على حد قول وزير الخارجية الفرنسى السابق «قوة جبارة»[1]، فإن سياستها الخارجية تهم كل فرد، لأن تبعاتها تنتقل إلى كل ركن فى العالم. وسوف أقوم فى هذا الحيز المحدود المخصص لى بمحاولة تلخيص القضايا والمناقشات الرئيسية بلا تشويه، والتى هى قوام نشاط العلماء، أو على الأقل ما يحمل منها أقوى احتمالات التأثير على المسار الفعلى للسياسة الخارجية الأمريكية.

وسوف تعتمد مرجعياتى بشكل كبير على الكتابات الأمريكية، وذلك ليس مرده إلى أنها الوحيدة الأكثر أهمية، فهى فى الحقيقة ليست كذلك، فعلى سبيل المثال، فإن دراسات العلاقات البريطانية الدولية المعاصرة على قدر كبير من الثراء، كما أنها متميزة من بعض النواحى إلى درجة ظهور فكرة «المدرسة الإنجليزية» لنظرية العلاقات الدولية. وبطرق مختلفة، فقد ساعد الدارسون الأكاديميون، مثل كين بوث، وبارى بوزان، وآدام روبرتس، وهم مجرد ثلاثة بين أسماء عديدة، على فتح الطريق أمام مناقشة هذه الأمور فى الجانب الغربى من الأطلنطى، بدرجة لا تقل عن الجانب الشرقى منه. ولدى كل الدارسين فى أمور الحرب والسلام معرفة بإرث المفكر النظرى الفرنسى العظيم ريمون آرون. ويعتبر الصحفى الألمانى المثقف جوزيف يوفه مساهما مستمرا فى النقاش عن دور أمريكا فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وينضم إليه الأساتذة فولكر رتبرجر من جامعة تيبينجن، وكذلك فردريش كراتشوفيل من جامعة لودفيج ماكسيميليانز فى ميونيخ، بين العديد من المفكرين النظريين القاريين، والمتحدثين بلغات متعددة، والذين ساعدوا على إلقاء الضوء على كثير من القضايا الكبرى لنظرية العلاقات الدولية. وقد ذكرت هؤلاء العلماء

لضرب الأمثلة فقط. ويمكننى إضافة أسماء كثيرين غيرهم بسهولة. ولكنى أثق فى كفاية الأمثلة للدلالة على تقديرى لعمق واتساع الدراسات غير الأمريكية، والمساهمة بشكل مباشر فى المجرى الدراسى لعلماء الولايات المتحدة الأمريكية. ومن الطبيعى أن تجرى فى بقاع عديدة من العالم، دراسات علمية مهمة أخرى، متعلقة بموضوع المقالة الملخصة الحالية، فى الصين، واليابان، والهند، ومصر، وجنوب إفريقيا، وروسيا، بجانب دول أمريكا اللاتينية المتنوعة. ولن أشير إليها فى مراجعى، لأنه ليس لديها تأثير كبير حتى الآن على الساحة الأمريكية. وطالما يستمر ذلك التلاقح الفكرى، بالإضافة إلى الأشكال الأخرى، فى نموه التوسعى، فإن هذه الحالة لن تتغير بالتأكيد.

تنظير العلاقات الدولية[٢]

الواقعية

يمكن تلخيص الخمسين عاما الماضية من تنظير العلاقات الدولية فى الولايات المتحدة الأمريكية، بشىء من التبسيط المفرط فى إطار «الواقعية والواقفين فى مواجهتها»[٣]. والواقعية هى تلك المظلة التى تضم تحتها أساسا نوعين من التفسيرات لسلوك الدول التى تتابعت وراء بعضها كنماذج، والتى يفترض أن يحمل النموذج الأخير منها زمنيا، لقب «واقعية جديدة». وبينما تختلف هذه النماذج فى الفروض الخاصة بالمحددات النهائية لسلوك الدولة، فهى تتفق فى القواعد الأساسية، وفى خلاصة مفادها أن القوة أكثر من المعايير الشرعية والأخلاقية مثلا، أو الميول العاطفية الفطرية)، هى العملة الأساسية والوحيدة (المدعمة بالحجج) السائدة فى العلاقات الدولية، وأن السعى وراء القوة مع إنفاذها فى أى زمن معين هو الذى يحدد شكل هذه العلاقات ومحتواها.

هذه الواقعية الكلاسيكية ، أو التقليدية، والخارجة إلى حيز الوجود فى أوائل الحرب الباردة بواسطة هانز مورجنثاو[٤]، أوقعت جاذبية القوة فى قلب الإنسان، فى إطار العاطفة الأنانية الطليقة الهادفة إلى التسلط. وقد أضفى أحد التفسيرات لهذه النظرية، صفة أدبية، وربما دينية، وهو ما جعلها تبدو بالأحرى كرافد سياسى للخطيئة الأصلية فى الشريعة المسيحية. ولهذا فقد اتخذت هذه الواقعية فى عصر المثقفين العلمانيين صورة قديمة باهتة بعض الشىء، وهو ما أضاف تحديا أخلاقيا إلى مشكلاتها الخاصة بطلب القبول من أنصار حقوق الإنسان المثاليين العديدين، والمنتشرين فى عالم الثقافة، وهم تحديدا المتفائلون بشأن تحسن ظروف البشرية. ومع ذلك، فإن كلا من شكل ومحتوى الواقعية قد وهباها تاريخا لطيفا

ممتدا إلى الوراء عبر «هوبس» إلى «ميكيافيلى»، وفى بعض القراءات إلى المؤرخ الإغريقى العظيم «ثيوسيديدس».

وعلى الرغم من تاريخها الممتد، فقد كانت الواقعية التقليدية عرضة للإزاحة من جانب إحدى النظريات، التى وجدت تعبيرا لها فى مصطلحات العلمانية الحديثة، وهى النظرية التى استندت إلى تراكيب عقيمة قابلة للملاحظة، بدلا من الخلط أو اللبس المعتم فى قلوب البشر، وهنا تبرز الواقعية الجديدة على الساحة[٥]. وحيث إن سابقتها قد استندت إلى القلب، فإن هذه الأخيرة قد استندت إلى العقل كأداة للحساب العقلانى. وهو ما لا ينطبق دائما على المستوى الفردى، ولكنه فى العادة ينسجم جيدا على المستوى الجماعى. ويثير ذلك الإسناد سرور علماء السياسة، حيث لاتزال افتراضات التنوير الخاصة بقدرة التفكير المنطقى، والتقصى الموضوعى، هى السائدة حتى مع بداية تسرب التشكك المميز لفترة ما بعد الحداثة فى الحياة الأكاديمية الأنجلو- أمريكية جزئيا من خلال مجال الدراسات الأدبية. وبينما كان العقل الحسابى المنطقى مهما بالنسبة للواقعية الجديدة، فإن الجذور الرئيسية للنظرية قد اعتمدت على التركيب الفوضوى للعلاقات بين الدول القوية. ولايعنى مصطلح «فوضوى» لدى مشايعى هذه النظرية، لا شىء سوى غياب سلطة عسكرية مسيطرة مركزية، ولديها إرادة، وقادرة على ضمان الاستقلال السياسى، والسيادة الإقليمية لكل دولة معنية. وبدون مثل هذه السلطة، فقد اعتمدت الدول فى المقام الأول على العون الذاتى لتبقى مستقلة آمنة داخل ممتلكاتها. وقد ادعى أنصار الواقعية الجديدة أن رغبة الدول فى فعل ما تريده، والبقاء على هذا الحال، هى حقيقة من الممكن ملاحظتها عمليا، وهى كذلك نوع من الحدس الحصين.

وفيما يخص السياسات، فإن ما يستتبع هذه الرغبة منطقيا يخضع لأربعة افتراضات عن الدول الأطراف، وعلاقاتها ببعضها البعض. يذكر أول هذه الافتراضات أن عددا من الدول قادرة على نشر قواتها العسكرية متجاوزة حدودها، وهى الدول ذات القدرات الكامنة، إن لم تكن منتشرة بالفعل، على إلحاق الضرر ببعضها البعض. ويشير الافتراض الثانى إلى أنه ليست هناك دولة واثقة من نوايا الدول الأخرى، وعلى الأخص مع مرور الزمن. أما الثالث، والمدعم لمشكلة النوايا غير الخاضعة للتوقع، فيذكر أن الخط الفاصل بين الاستعدادات العسكرية الهجومية والدفاعية، لا يكون واضحا إطلاقا، وعلاوة على ذلك، فإن كليهما قد يأخذ بسرعة شكل الآخر. ومضمون الافتراض الرابع هو أن القوة نسبية، وذات مصادر عديدة. وبالنظر إلى هذه الشروط، وإجمالى التراكيب العشوائية للسياسات الدولية، وكذلك الإرادة الجماعية للحفاظ على الاستقلال الوطنى، فإنه يتعين على الزعماء العقلاء

المنطقيين السعى إلى القوة على حساب الآخر، وحتى التضحية بالمكاسب المطلقة من الرفاهية التى قد تنتج من خطط التعاون المفيدة لكل الأطراف، وبشكل غير منتظم. وإذا كان تنبؤ ما بأن اتفاقا تجاريا بين قوتين عظمتين "X"، و "Y"، سوف يسبب زيادة قدرها خمسة بالمائة من الناتج القومى الإجمالى بالنسبة للقوة "X"، وسبعة بالمائة بالنسبة للقوة "Y"، بينما فى غياب هذا الاتفاق كان من المتوقع نمو سنوى قدره ثلاثة بالمائة فقط لكليهما، فإن عند تساوى كل الظروف، فسوف ترفض القوة "X"، هذا الاتفاق المقترح.

وحسبما هو مذكور أعلاه، فإن الأمر لا يقتصر على «وجوب» استعداد الدول للتضحية بمكاسب الرفاهية القصوى لكى تتجنب الخسارة فى الصراع على القوة. ومن المتوقع سلوك الدول على هذا النحو، لأن ظروف الحياة الصعبة فى ظل نظام عشوائى، والتهديد غير المتناقص للاستقلال الذاتى، سوف يدفع نخبة القوم بالدولة إلى قبول منطق التنافس الاستراتيجى. وفى حكم المؤكد أحيانا، أنه قد يقاوم أحد الزعماء، لسبب عاطفى، أو دينى، أو غيره، منطق السعى لحشد القوة. ولاينكر الواقعيون العنصر البشرى، ولكنهم يفترضون، وربما بشكل ضمنى عادة، أن الأشخاص الذين يتعامون عن «أسباب أمن الدولة»، أو يتجاهلونها، نادرا ما يستحوذون على منصب الزعامة، أو لا يحتفظون به طويلا. وإذا حصلوا على المنصب، فإن فشلهم فى التصرف طبقا لضرورة تعظيم القوة فى ساحة العالم، فإن هذا سوف يؤدى فى النهاية إلى حرمان الدولة الخاضعة لحكمهم من سلطانها. ومن الطبيعى، طالما كان هناك اهتمام بمكتسبات الرفاهية، فلابد أن تفرض اعتبارات القوة فى بعض الحالات الخاصة حرمانا مؤقتا من المكتسبات غير المنتظمة. فعلى سبيل المثال، قد تحتاج الدولة لإسراع النمو لفترة زمنية ما للمحافظة على الاستقرار السياسى، وشرعية قادتها، حتى تتجنب الاضطرابات المحلية، والتى قد تهدد قدراتها على نشر قواتها. وتعتبر زيادة رفاهية السكان فى هذه الحالة نتيجة، وليس دافعا.

ويعتقد أيضا أنصار المذهب الإنسانى، والمشايعين للاتجاه الأخلاقى، الذى قد يكون الواقعيون أنفسهم ذوى حساسية تجاهه، أن هذه الرؤية إلى العالم السياسى ليست مريحة. ويصف أحد الرواد الواقعيين الأمريكيين، «جون ميرشيامر» من جامعة شيكاغو، العلاقات بين الدول من خلال هذه الرؤية، بأنها «مأساوية»[٦]. وتختلف عتامة هذه الرؤية إلى حد ما حسب أنواع أنصار الواقعية، لأنهم ليسوا جماعة متجانسة. والرؤية الأكثر بدائية، المهملة لبعض اللمسات، هى تلك الحادثة ما بين المدارس «الهجومية»، وتلك «الدفاعية». ويعتقد أنصار المدرسة الأولى أن

حجج الواقعية لا تؤدى بالضرورة إلى السعى نحو تعظيم القوة بلاحدود. ويسوق أنصار الواقعية الدفاعية الحجج، قائلين بأن الدول تسعى لحيازة قوة كافية لمنحها الأمان مع هامش دقيق من الخطأ. وعلى الأخص فى الظروف التى يتمتع فيها الدفاع بميزة قوية فوق الهجوم، فيمكن للدول أن تحقق أمانا موثوقا به، وبدون الوصول إلى الحد الذى تسمح به مواردهم وظروفهم بالتراكم الأقصى للقوة. إن قوة الردع للأسلحة النووية، بافتراض أنها محصنة ضد التدمير بواسطة الضربة الأولى، يمنح بلاشك المكافئ لميزة واضحة للدفاع فى الحروب التقليدية.

ويختلف أنصار الواقعية الهجومية مع هذا الرأى، حتى مع افتراض أنه عند نقطة زمنية محددة، تحبذ التكنولوجيا عندها بوضوح موقف الدفاع، فإن العوامل التكنولوجية نفسها غير ثابتة، وعرضة للتغيير المفاجئ فى التكنولوجيا نفسها، أو فى الطرق الفنية المستخدمة لاستغلالها. والميزات التى قدمتها الدفاعات الثابتة فى الحرب العالمية الأولى تلاشت فى الحرب العالمية الثانية، وعلاوة على ذلك، فإنه من الصعب توقع حد ما لهذه الميزات، وهنا لا يوجد هامش كاف من الخطأ عند أى زمن محدد، ناهيك بتناقص هذا الهامش مع مرور الزمن. وحيث إن الأسلحة النووية تميل إلى ردع بعضها البعض، تاركة لأصحابها حرية إشعال الصراعات التقليدية، ومع أن نهايات هذه الصراعات قد تقع قبل التدمير التام للعدو، فإن ذلك قد يترك احتمالا يؤدى إلى التصعيد نحو تبادل استعمال الأسلحة النووية.

ونلاحظ أنه حتى بالنسبة للواقعية الهجومية، فلا يجب اعتبارها مدعاة للعدوان. وهكذا حملت الواقعية التقليدية، فى ظل تأكيدها على التوق إلى القوة، حملت بشكل خفى افتراضا مؤداه أن على كل دولة أن تقهر العالم إذا استطاعت. ومن المؤكد أن تبعات هذا الاتجاه خاطئة تماما. وكان أحد أشد معارضى حرب الولايات المتحدة فى فيتنام هو حامل بذرة الاتجاه التقليدى المفكر هانز مورجن تاو. ومع ذلك، فإن الواقعية المعاصرة ذات رنين أكثر هدوءا. وإذا كان على المرء أن يصدر أحكاما على تبعات سياسة خاصة بنظرية ما بناء على المواقف السياسية لأكثر المناصرين الواضحين لها، فمن المؤكد أن ذلك لا يهدف إلى تشجيع المحو التوقعى لكل أنظمة تنطوى على تهديدات حالية أو مستقبلية. وهناك مثال واضح فى هذا الصدد، يبدو فى المعارضة الواسعة بين الأكاديميين الواقعيين، ومنهم ميرشايمر، لغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق[٧]. ويجد المرء أنه بين الممارسين الأمريكيين، والذين يعتقد بأن أفكارهم من وحى النظرية الواقعية، أو أنها تتغلغل فى نفوسهم، فإن الآراء مختلطة بوضوح. وقد كان الواقعيون التقليديون، مثل وزير الخارجية السابق هنرى كيسنجر، وشريكه لوقت طويل،

مستشار الأمن القومى برنت سكوكروفت، متشككين بخصوص شن حرب لتغيير النظام فى العراق[٨]، بينما ظهر أن وزير الدفاع الحالى دونالد رامسفيلد من أشد المدافعين عن الحرب. ومع تقمص الأكاديميين الواقعيين للصور الدفاعية والهجومية، فمن العدل القول بأن الممارسين الواقعيين ظهروا على هيئات تتسم بالحرص أحيانا، والجرأة أحيانا أخرى. ويعبر عن الحالة الأولى أوتوفون بسمارك عقب توحيد ألمانيا، وعن الحالة الأخيرة، أنصار السياسة الفعلية، والجغرافيا السياسية، المنادون بالحروب الاستراتيجية، والتوسع الإقليمى.

ويعتبر أنصار الحالة الأولى من المحليين المدققين للربح والتكلفة، والمتنبهين لخطورة فقدان القوة عبر جهودهم للتسلط على أكبر قدر منها. وينبغى بصفة عامة السعى وراء القوة، حتى تصير تكاليف محاولة اكتساب جزء زائد منها، أكثر من المكاسب المحتملة والمقدرة، طبعا بحسابات القوة (وهى هنا مختلفة، مثلا، من الرفاهية العامة لشعب ما، وبدرجة أقل من حقوق الإنسان العالمية). ولهذا عارض ميرشايمر الحرب على العراق، لأنه من ناحية، أمكنه توقع مختلف التكاليف المحتملة على عاتق الولايات المتحدة، وقد اعتقد من ناحية أخرى، أن صدام حسين كان عظيم الحرص، فيما يخص سلامته الشخصية، ولهذا كان من الممكن ردعه، والردع كان طريقة أقل تكلفة لمعالجة هذا التهديد المتواضع لقوة الولايات المتحدة.

وبينما لايمكن اعتبار الواقعية بمثابة دعوة إلى الحرب، فإنها تستبعد كل الوسائل ماعدا توازن القوى للمحافظة على السلام. ويبدو أن خطط إزالة التهديد بالحرب بوسائل الحد من التسليح، واتفاقيات عدم الاعتداء، ومنظمات الأمن الجماعى، ليس لها تأثير مستقل على سلوك الدول. وذلك إلى درجة تصير فيها هذه المؤسسات ذات كيان، لأنها تعبر عن وتخدم عملية توزيع القوى بين الدول القائمة، عندما يتم إقرار هذه الخطط. وعندما يتحول ميزان القوى، ويجرى معه تحول فى المصالح الرئيسية للدول، فإنه إما أن تتحول أيضا الاتفاقات والمؤسسات، أو تصبح عقيمة.

ونلاحظ أنه حتى الواقعيين لا ينتظرون نقصا فى التوترات الكامنة بين الدول نتيجة لعمليات التكامل الاقتصادى، والمجتمعى، والمعروفة عادة باسم «العولمة»[٩]. ويسوق غلاة الواقعيين الحجج، قائلين بأنه لن يغير أى من التكامل، أو الاعتمادات المتبادلة الناشئة، أو المؤسسات المقامة لتسهيل العملية، لن يغير بشكل معنوى حوافز الدول لتحويل موازين القوى فى اتجاهها. وإذا تسببت العولمة فى زيادة قوة أحد الدول، فإن ذلك سيشكل تهديدا كبيرا لمصالح الدول الأخرى.

ويقترح ميرشايمر، على نفس هذا المنوال، أن الولايات المتحدة تسعى لإبطاء معدل التنمية بالصين، بدلا من استمرار سياستها الحالية لمساعدة هذه التنمية بإتاحة الموارد المالية الأمريكية أمامها، وكذلك أسواق المستهلكين[١٠]. وهناك على الأقل بعض الواقعيين الممارسين، مثل هنرى كيسنجر، ممن يتخذون موقفا مغايرا. ومن الصعب الوفاق بين الواقعيين وبين حماس كيسنجر الشديد لتوسيع الروابط الاقتصادية الصينية الأمريكية، وحساسية الولايات المتحدة تجاه المصالح السياسية للحزب الحاكم فى الصين، وإذا لم يحدث هذا الوفاق مع الواقعية، فقد تكون الواقعية منسجمة تماما مع التفسيرات الأخرى لأسباب سلوك الدول.

التفسيرات غير الواقعية لسلوك الدول

يعرف أحد هذه التفسيرات غير الواقعية عامة بالاتجاه المؤسسى التحررى[١١]. ولا يعارض مؤيدوه تماما وصف الواقعيين للسياسات الدولية، بل يقدمون استكمالا له. وهم يذكرون أن الواقعية تميز بوضوح التركيب الأساسى للتعاون فيما بين الدول والعوائق الناتجة عنه. وتسير الأمور سيرا خاطئا فى رأى أنصار المثالية، عندما يتعاملون مع هذه العوائق باعتبارها غير قابلة للإزالة. ولهذا فهم يحولون أى اتجاه إلى مصير نهائى، مما يسد الطرق أمام تهدئة الصراع على القوة، ويسبب الفشل فى استحسان ذلك القدر المتحقق من سلوك التعاون بين الدول.

ويسوق أصحاب الاتجاه المؤسسى، مثال الاتحاد الأوروبى الذى قام الأنداد القدماء خلاله، وبفعل الثقة المتبادلة العالية، بدمج التجاوزات المهمة على السيادة باعتبارها أمرا متوقعا تقليديا. وإذا استطاعت النخبة السياسية فى فرنسا الوصول إلى منعطف تاريخى، بحيث لا يمكنها بعد الآن، تخيل ألمانيا كتهديد للسيادة الوطنية، فإن الواقعية لايمكنها تقديم نفسها باعتبار أنها هى وحدها التفسير الكافى لسلوك الدول. وعلاوة على ذلك، فإن رغبة كل أعضاء الاتحاد الأوروبى فى تقليص قدراتهم من أجل الحركة المستقلة، أى من أجل سيادتهم، يلقى بعض الشك على افتراض الواقعية بأن الدول تضع سيادتها فى منزلة تفوق كل القيم الأخرى. وبينما يتحدى الاتحاد الأوروبى صميم مبدأ الواقعية، فإن خطط التعاون الكثيرة الأخرى الجارية فى العالم، توضح على أقل تقدير أن الواقعيين الجدد يبالغون فى حدة صراع القوة، وينحون جانبا بلامبرر طرق تخفيف هذه الصراعات، والنتيجة هى سعى الدول وراء مصالح أخرى بخلاف تجميع القوى.

وبالنظر إلى الاسم المدرسى، يلاحظ المرء أن المؤسسات ذات أهمية محورية للإدراك النظرى لدى أعضائها[١٢]. ويحدد هؤلاء الأعضاء المؤسسات بصفة عامة

بالانتظام فى السلوك، وبالتالى فهى تشمل قواعد، ومبادئ، وتراكيب بيروقراطية، والتى تستقر أغلب عناصرها المهمة بدرجة، أو بأخرى فى هذه التراكيب[١٣]. وكيف يمكن، طبقا لأصحاب الاتجاه المؤسسى، أن تقوم هذه المؤسسات بتخفيف حدة الصراع من أجل القوة. وإذا قلنا، إنه على شاكلة مؤسسات التجارة الحرة، فهى تساعد على رفاهية كل المشاركين، فإن ذلك لا يعنى أى شىء فيما يخص الواقعيين، حيث إن ذلك القول لا يستجيب للقلق الناتج عن المكتسبات غير المتجانسة من خطط التعاون. وينظر إلى المؤسسات على أساس أنها تؤثر على سلوك الدول بعدة طرق، مثل تقليل احتمال ومخاطر الخداع من جانب بعض المشاركين، وتنظيم وتسهيل الإجراءات المتكررة ما بين الدول فى مجال قضية معينة، ومثل هيكلة التفاعلات التبادلية عبر عدد من المجالات، ولهذا يصبح من الأسهل أن يوازن المرء ما بين الخسائر النسبية فى مجال ما مع المكتسبات فى مجال آخر (أو على الأقل توقع ذلك التوازن). كما يتم التأثير بواسطة اتباع مسارات سلوكية، وهو ما يقلل من تعقيد الحياة الواقعية مع كل ما فيها من فوضى صاخبة محيرة، ليحل محلها صور من المبادرة والاستجابة، وهو ما أدى فى الماضى إلى نتائج مرضية لصالح النخب الوطنية.

كيف يمكن للمؤسسات أن تحقق هذه النتائج، ولماذا يتعين على إنجازاتها أن تهدئ من المخاوف المسيطرة على الواقعيين الأصليين؟. ويقع جزء من الإجابة على الأقل، على الافتراض المقبول تماما بأن بعض الاتفاقات الدولية يمكنها أن تفيد الطرفين بقدر متساو. ولنأخذ على سبيل المثال، الاتفاق المقترح بين القوى العظمى بعدم نشر نظام أسلحة معينة، والتى يتسبب نشرها من جانب أطراف الاتفاق فى إفقارها، وبدون أى كسب صاف للقوة لطرف إزاء الطرف الآخر[١٤]. وقد يعارض الواقعيون من كلا الجانبين أى اتفاق بافتراض أن الجانب الآخر ربما يقوم بالخداع، وهو افتراض نابع من آراء واقعية حول دافع قوى لا يمكن الإقلال منه لتكديس القوة. وهذه هى الحالة الكلاسيكية للغز معضلة «السجين»، والذى يطارد التحليل الاستراتيجى على الدوام.

وتنشأ المعضلة فى كل العلاقات الثنائية، حيث يحقق كل طرف من الاتفاق المتوقع أقصى فائدة إذا قام بالخداع، بينما يلتزم بها الطرف الآخر. وإذا ما قررت الأطراف عدم التعاون بدافع الخوف من الخداع، فإن هذه الأطراف سوف تكون فى موقف أسوأ مما لو توصلت إلى اتفاق، والتزمت كلها به. وبمعنى آخر، فإن الخداع المنفرد (والمفترض وقوعه فى الخفاء)، هو أفضل اختيار، إذا ما أثمر عن مكاسب لايمكن للطرف الآخر اقتلاعها، عندما يكتشف الخداع. وإذا أمكن محو احتمال

الخداع التالى، فإن أفضل اختيار هو التعاون. ولهذا، فإن التعاون ينتج عندما يتم وضع الاتفاق، أو ما يمكن أن نطلق عليه وصف «ترتيب مؤسساتى» فى إطار تركيبى، بحيث يجعل من العسير القيام بالخداع، أو التهميش الشديد لتبعاته. وعندما تتوفر هذه الظروف، تصبح الخديعة من جانب أى طرف غير منطقية.

وكما سبق لى الملاحظة من قبل، فإن الخداع المحتمل هو مجرد عقبة واحدة أمام خطط التعاون. والعقبة الأخرى هى المكاسب غير المتجانسة فى حالات التزام الأطراف ببنود الاتفاق. ويجد المرء أن خطط التعاون، مثل حالة الاتحاد الأوروبى، والتى تنظم التعاون عبر قطاعات اقتصادية كثيرة، وعبر مرحلة زمنية غير محددة، تقدم فرصا عديدة لتجنب المنافع غير المتساوية الناشئة من أى معاملة منفردة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الخطط بسبب ما تحمله من آمال فى علاقات منفعة مستمرة، فهى تعمل فى الوقت ذاته على تهدئة حدة مشكلة الخداع. وفى حالة معضلة السجين، نجد أن هناك افتراضا بحدوث معاملة واحدة فقط. ولكن عندما تلوح فى الأفق احتمالات معاملات عديدة نافعة، ووقوع الخديعة فى أول معاملة منها، فإنه سوف يصبح واضحا بسرعة، وبذلك يثبط من التعاون المستقبلى، وإن الخداع لن يصبح هو الاختيار المفضل بعد ذلك.

ولدى الواقعيين عدة ردود على أنصار الاتجاه المؤسساتى. أحدها تذكير الآخر بأن الفوضى، وليست الخديعة، هى المشكلة الأساسية. والترتيبات التى سوف تقلل من خطورة الخديعة قد تكون مفيدة، ولكن هذه الفائدة تتحقق فى الإطار العملى للعالم الواقعى. ولنتخيل مثلا، فى لحظة زمنية ما، عندما يسود توازن القوى النووية والتقليدية، ولا يبدو أى احتمال مباشر لتغيره بأى وسيلة سوى بواسطة هجوم مباغت. ويمكن للأطراف حينئذ تجنب هذا الاحتمال الظنى، إما بوضع آلية رد فورية شديدة الحساسية فى الاستجابة لبعض الدلائل بوقوع هجوم وشيك (وبمعنى آخر، الإتيان بأفعال غير محددة من جانب القوة العظمى الأخرى)، أو بترتيبات مختلفة للتعاون، مثل مرابطة بعض المراقبين الجديرين بالثقة فى كلا البلدين، أو بالاتفاق على عدم التدخل فى مراقبة الأقمار الصناعية، من جانب أى دولة، أو بالاتفاق على عدم نشر أسلحة ذات رؤوس صاروخية كبيرة.. إلخ.

وإذا أمكن إلغاء خطورة الخداع، فإن اختيار اتفاق مراقبة الأسلحة، بدلا من آلية الرد الفورى، هو الأمر المنسجم تماما مع المبادئ والدعاوى الواقعية. وينطبق هذا الأمر على احتمال دخول دولة منافسة فى بعض خطط التعاون الاقتصادى، لأن المنافع غير المتجانسة لطرف ما فى مجال معين، قد تتوقف لتحل محلها منافع غير متجانسة فى مجال آخر. وعلاوة على ذلك، فإنه إذا لم تشمل الخطط منافسين

أقوياء، طالما أنها تضفى منافع غير متجانسة على دول لا رجاء لها فى الوصول إلى قوتك، فربما يكون ذلك مفيدا كتحرك نحو توحيد القوى وتكبيرها. والواقعية فى نهاية الأمر، ليست معادية للاتفاقات والمؤسسات فى حد ذاتها. إنها تتوقع فقط، (وتصف ذلك) أنه عندما تتغير الظروف بطريقة تجعل أحد الأطراف يحقق زيادة إضافية ملموسة فى القوة بالتخلى عن المؤسسة، فإنه سوف يفعل، بل ويجب عليه فعل ذلك.

ومهما كانت الاستجابة للواقعية الحسنة نحو أى اتفاقية ذات أولوية متعلقة بالاستقلالية الخاصة للمؤسسات، فهل لديها الرد على الظاهرة العامة السائدة بعد الحرب العالمية الثانية، من حالة تفاهم وصداقة بين دول أوروبا الغربية المتنافسة تاريخيا؟. وربما نسمى هذه الحالة المعارضة، أو الاعتراض القائم على «السلام الطويل» للتحليل الواقعى، والإجابة ذات شقين. ينص الشق الأول، على أن السلام بين القوى العظمى المتنافسة، الذى دام نصف قرن بالكاد ليس حالة نادرة. فقد شهدت أوروبا سابقا، مثل ذلك بعد حروب نابليون. ويذكر الشق الثانى أن الفترات الطويلة نسبيا من السلام بين القوى المتصارعة التقليدية ليست متناقضة مع التحليل الواقعى. وتعتمد تركيبة علاقات القوة العظمى فى أى لحظة زمنية، طبقا لمذهب الواقعية، على توزيع القوة. ففى العالم ثنائى القطبية البازغ بعد الحرب العالمية الثانية، شكلت قوة الاتحاد السوفييتى المجاور التهديد الأقوى، والمباشر للسيادة الألمانية، والفرنسية، والإنجليزية. ولهذا فقد اختارت هذه الدول الأخيرة، وبشكل منطقى، التجمع سويا تحت مظلة الاستراتيجية الأمريكية. وقد توقع ميرشايمر، منسجما مع افتراضاته حول العالم، وبعد انحلال الاتحاد السوفييتى بفترة قصيرة، وقوع عودة تدريجية لسياسات توازن القوى فى أوروبا، فى تذكرة لأحداث القرن التاسع عشر[١٥].

نظرية السلام الديمقراطى

وتتحدى نظرية السلام الديمقراطى، وهى إحدى نماذج العلاقات الدولية المعاصرة، على نحو مباشر، توقعات ميرشايمر، ونموذج الواقعية بصفة عامة. وهى تدعى (أى النظرية) بأن الديمقراطيات نادرا (وربما على الإطلاق) ما تحارب بعضها البعض، لأنها بالتحديد «ديمقراطيات». وقد ظهرت هذه النظرية فى الولايات المتحدة، مستوحاة جزئيا من أعمال إيمانويل كانط، وبواسطة أستاذ السياسة مايكل دويل[١٦] فى جامعة برنستون، والذى حفزت مقالته الأولية عملية تفريخ لعدد من المفكرين النظريين، ومفسرى الأحداث التاريخية. ويتركز الكثير من

الإشكاليات فى خطاب السلام الديمقراطى حول تعريف «الديمقراطية»، وإلى حد ما حول تعريف «الحرب». وعند الالتفات فى البداية إلى الديمقراطية، تبرز قضية التعريف الأساسية لمعرفة ما إذا كانت أى دولة ينطبق عليها التعريف، بفضل حقيقة أن السيطرة على أعلى منصب تتحدد من خلال منافسة انتخابية يحق لكل أو لمعظم البالغين فيها الإدلاء بأصواتهم بدرجة ما من الحرية، ويتم حساب أصواتهم بدقة معقولة. أو هل من الضرورى، بصفة عامة، أن يتم احترام ودعم الحقوق السياسية والمدنية بواسطة اقتصاد على درجة عالية من الحرية، ومجتمع مدنى مستقل، خال من الرياء أو التكلف؟. وبمعنى آخر، هل يجب تقييم نظرية السلام الديمقراطى من خلال إطار العلاقات بين المجتمعات الديمقراطية «الحرة» فقط؟.

وتتضح أهمية السؤال الخاص بالتعريف، لأنه خلال الحرب العالمية الأولى، قامت الدول المشتركة على الأقل فى بعض خصائص الديمقراطيات بمحاربة بعضها البعض فى وحشية مرعبة. وكانت فرنسا وانجلترا، وبشىء من الحجة، على أعتاب الحرب العالمية الأولى، صاحبتى ديمقراطية حرة. ولكن ماذا عن ألمانيا؟. كان لها برلمان منتخب، وتنافس حزبى نشط. وكان من المفترض أن البرلمان ذو سلطة دستورية على الميزانية، ولكن القيصر، الحاكم الوريث، تمتع بسلطة تعيين الوزراء (الذين لم يتعين عليهم حيازة ثقة البرلمان)، وسلطة بدء الحرب. وبالمقارنة، بما نعرفه اليوم ونحدده كمجتمع ديمقراطى حر، فقد كانت كل هذه الدول، وبدرجات متعددة، وبما لديها من قادة عسكريين يميلون إلى التعدى والعدوان، وصراعات طبقية حادة، وإجراءات الحكم المعتمة، كانت كلها مختلفة نوعيا عن ديمقراطيات شمال الأطلنطى المعاصرة، أو الديمقراطيات الشبيهة والمتناثرة فى أقاليم أخرى.

أما تعريف الحرب، فهو أمر يجر وراءه بعض التبعات، لأنه إذا تم ضم التخريب، وبعض أعمال التدخل السرية إلى هذا التعريف، فإنه من الواضح أن الديمقراطيات تمارس الحرب ضد بعضها البعض من وقت إلى آخر. وقد فعلت ذلك أقوى دولة ديمقراطية حرة، وهى الولايات المتحدة، ثلاث مرات على الأقل خلال الحرب الباردة، فى إيران عام ١٩٥٣، وفى جواتيمالا عام ١٩٥٤، وفى شيلى عام ١٩٧٣. والأمر القابل للجدل، هو أنه لأغراض تقييم نظرية السلام الديمقراطى، يتعين استبعاد هذه الحالات من التعريف، لأن ما اتصفت به من سرية، وقصر مدة، يقتطع هذه العملية من سجل ملامح الديمقراطيات الحرة، المفترض أنها تحد من الصراعات فيما بينها.

ويتكون أحد هذه الملامح من القيم الديمقراطية الحرة التى تسود السياسات الديمقراطية المتضامنة تماما. وأقصد بمصطلح «متضامنة تماما»، هذه الدول التى تقع فيها انتخابات تنافسية لشغل طائفة عريضة من المناصب الكبرى، بالتوافق مع الحماية الفعالة لحقوق الإنسان. وتشكل هذه القيم جميعها المذهب الذى يمنح القدرة للناس المنقسمين طبقيا، أو دينيا، أو إثنيا، للتجانس فى جماعة وطنية قوية. ويعتبر العامل المحورى، لذلك المذهب المتحرر هو الحق الفردى والجموعى لتقرير المصير. وعندما تقوم حكومة مجتمع منظم ومتشبع بالقيم الحرة، بالتصرف بطريقة استبدادية نحو ديمقراطية حرة أخرى، فإنها تخالف بشكل صريح قيمها المذهبية، حيث إنها تنكر على أناس آخرين، وليس على النظام، حقهم فى تقرير سياساتهم، وصياغة مصيرهم. ولهذا فهى تلطخ الهوية الذاتية لشعبها والمثيرة للإعجاب، وتدمر شرعيتها، والتى تعتبر قبل كل شىء، مستمدة من عمليات تقرير مصير متتابعة، وهى التى نطلق عليها «انتخابات». كما أن إحباط اللجوء إلى القوة تجاه الدول الديمقراطية الأخرى، يعتبر جانبا آخر من جوانب مجموعة القيم الديمقراطية الحرة، وهو ما يسمى تحديدا التنازلات، والتسوية السلمية للصراعات.

وتعتبر الشفافية هى الملمح الثانى للدول الديمقراطية الحرة، والتى تتميز بأهميتها لأغراض فرضية السلام الديمقراطى، وذلك من خلال طريقين على الأقل. الطريق الأول هو انفتاح مثل هذه الدول أمام جهود الحكومات الأجنبية للتأثير على سياساتها، سواء كان ذلك بواسطة الموظفين الرسميين، أو المواطنين المرموقين، أو المنظمات الخاصة، أو الرأى العام. والطريق الثانى هو مشاركة مواطنى هذه الدول فى شبكات تجارية، وثقافية، وخيرية، واجتماعية عبر الأوطان، ومن كل الأنواع، وفى كلمات أخرى، تسمح الديمقراطيات الحرة بتكوين اعتمادات تجارية وعاطفية متبادلة عابرة للحدود بين المواطنين، والشركات التجارية، والمؤسسات غير الهادفة للربح من كل الأنواع. وترتبط هذه الاعتمادات المتبادلة، والأفراد المشاركون، والروابط النمطية بالعمل على إحباط حملات النقد المرير المتبادلة سواء لطرق الحكم أو للحكومات، من جانب أفراد الدعاية الغوغائية فى كلا البلدين، وكذلك تقليل اللجوء إلى التهديد بواسطة شبكات الدعاية.

تؤدى الشفافية إلى ملمح ثالث، وتال من ملامح المجتمعات الديمقراطية الحرة، والمسمى «الوضوح الشديد». يجب أن تقدم ميزانية الدفاع إلى مجلس الشعب، أو البرلمان المنتخب، وتصبح عرضة لتحليل الخبراء المستقلين، والذى تذاع نتائجه بواسطة وسائل الإعلام، والمناقشات الحزبية. وتمنح الميزانية نفسها الثقة حول تحركات وأهداف دولة أجنبية معينة، وهو ما لا توفره التصريحات السلمية لأى

حاكم مستبد. حتى لو تركت هذه الميزانية ظلا من الشك حول دوافع نظام ما، فهى على الأقل تعطى فكرة عن الوسائل. كما يتحقق كلا الغرضين بواسطة النقاش الدائر عند اعتمادها (الميزانية)، وكذلك المناقشات عن السياسة الخارجية المستمرة طوال الوقت. وما هو أكثر أهمية بالنسبة لأغراض توقع مسار سياسة ومصالح دولة ما، هو الشبكات عبر الأوطان التى تخدم كأداة نقل لسريان المعلومات المنتظم حول الآراء والقيم لكل الطبقات الاجتماعية والمؤسسات بين المجتمعية. وبفضل العملية الديمقراطية، فسوف تقوم هذه المعلومات بالتأثير على التوجيه بعيد المدى للسياسة العامة.

وهناك جانب آخر متعلق بالديمقراطية الحرة هو تقسيم وتوازن السلطات العامة، وحكم القانون المتعلق بها. وهى تحد من تذبذب السياسات العامة، من بين أشياء أخرى. وتقوم بعض الدساتير الديمقراطية صراحة بسحب سلطة إعلان الحرب المطلقة من يد السلطة التنفيذية. وحتى عندما لا تفعل الدساتير ذلك، أو عندما لايكون هناك دستور مثل المملكة المتحدة، فإن البرلمان المنتخب قد يقيد السلطة التنفيذية من خلال مراقبته للمخصصات، أو كما يحدث فى نظام برلمانى آخر، بدفع المسؤول، ليخرج من منصبه، بواسطة اقتراع بسحب الثقة.

ويشتق جانب آخر من جوانب المجتمع الديمقراطى الحر المعاصر المؤيد لرسالة السلام الديمقراطى من الوسائل الأولية التى يستخدمها لتنظيم الحياة الاقتصادية، وبالتحديد «الأسواق الحرة». ومهما كان تأثير الأسواق على المواطنين فى عهد الصناعة الثقيلة، ومستويات المعيشة المنخفضة بصفة عامة، فإن الأسواق فى فترة ما بعد الصناعة، تشجع المواطنين بقوة على القناعة فى استهلاك البضائع والخدمات المنتجة تجاريا. وتميل أخلاقيات الاستهلاك إلى تنحية التضحية بالذات والبطولة التى تساند الحياة الصعبة، وتسمح الانتخابات للمواطنين باستبدال المسؤولين الذين يميلون للتضحية بهم من أجل أهداف بعيدة المدى.

وباختصار، هناك قضية مقنعة بدرجة معقولة على الأقل لاقتراح مفاده أن وجود الديمقراطية الحرة فى دولتين قويتين، سوف يجعل من غير المحتمل، لجوء هاتين القوتين إلى التهديد باستخدام القوة فى علاقاتهما المتبادلة. وترفض الواقعية هذا الاقتراح، لتصر بدلا من ذلك على أن المخاطر الكامنة فى الفوضى تدفع الدول للسلوك على نفس المنوال التنفاسى المحموم، بغض النظر عن الاختلافات (أو التشابه) فى معتقداتها ومؤسساتها. وهناك منطق عقلانى، بجانب تجربة تاريخية محدودة، ومتفق عليها، يؤيدان اقتراحا أكثر بعدا عن أفكار الواقعية، ينص على أن النفاذ المتبادل العميق، الذى يمكن أن يحدث بين الدول

الديمقراطية الحرة، يجعلها قادرة على تكوين «منطقة سلام»، أو «منطقة أمان»، تتوقف فيها الدول جميعا عن تخيل نفسها كخصوم محتملين. وقد حدث هذا بالفعل فى غرب أوروبا، وفى جماعة دول شمال الأطلنطى الأوسع. وقد أخذت العلاقات الأمريكية الإنجليزية هذا الشكل فى أوائل القرن العشرين، ويبزغ هذا الشكل الآن فى المخروط الجنوبى لأمريكا اللاتينية، حيث تتضامن الديمقراطية الأرجنتينية والبرازيلية.

البنيوية

نلاحظ أن قدرة نظرية السلام الديمقراطى، والاعتقاد المرتبط بها، ومفاده أن الروابط الاقتصادية والاجتماعية القوية، والاعتماد المتبادل بين الدول الحرة، على محو الانطباع بالتهديد المتبادل، يمكن اعتبارها كخطوات فى منهج أوسع للعلاقات الدولية، وهو ما يوصف أحيانا وببساطة «بالبنيوية». فالواقعيون، من ناحية، يفترضون عالما تسعى فيه كل النظم نحو الهدف نفسه (الاستقلال الوطنى) بوسائل من نفس نوعية الحسابات المنطقية داخل مجموعة من القيود التى يدركها الجميع، والناشئة من حقيقة معروفة هى الفوضى. ويتلخص المنهج البنيوى بشكل جيد، من ناحية أخرى، فى عنوان أحد أشهر المقالات المدرسية، وهو «الفوضى هى كيفية استغلال الدول لها: البناء الاجتماعى لسياسات القوة»[١٧]. والفوضى، حسب البنيوية الاجتماعية، ليست هى مثل حوض فى مطبخ المنزل، مجرد واقع مادى. إنها لا توجد فى عالم الحقيقة، بل توجد فى العقول. وهى بتعبير آخر ظاهرة منطقية، أو نظرة متبادلة وموضوعية فى رؤية مشتركة للعالم. وهى على حالتها تلك، يراها ويقدرها المراقبون المختلفون بشكل مختلف. وما هو حقيقى بالنسبة للفوضى، هو حقيقى أيضا لكل مفهوم آخر، أو مصطلح فى معجم الواقعية، بما فى ذلك الدولة نفسها، ومصالحها المفترضة.

ويعتقد البنيويون من كل الأنماط[١٨]، أن الهوية (والمصالح المرتبطة بهويات مختلفة)، والعمليات التى تشكل هذه الهوية هى على نفس القدر من الأهمية، كتخصيص القدرات المادية لتحليل العلاقات الدولية. فمثلا خلال الحرب الباردة، كان يمكن لأعضاء دول حلف الناتو أن يعتبروا أنفسهم، إما دولا واقعية تهتز أمام أحد التهديدات، أو كحلفاء ديمقراطيين أحرار ذوى مجموعة مصالح واسعة ومستمرة، وإذا كان الأمر السائد هو الأخير، فيمكن للمرء أن يتوقع أن يظل الناتو باقيا إلى نهاية التهديد[١٩].

تتكون الهويات من خلال الممارسات التى تؤسس المعايير، والتى تقوم بدورها إلى جانب الثقافة والمؤسسات، فى تشكيل أحكام المراقبين على الممارسات

اللاحقة. وطالما أن الهوية الذاتية لدولة ما، هى نتاج عمليات وطنية، وكذلك دولية لبناء الهوية وتشكيلها، فإنه من المقرر أن تتنوع رؤى الدول المختلفة لذواتها ومصالحها، ولا تقتصر أهمية الهوية فى تشكيل فهم الدولة لدولة أخرى ولنفسها أيضا، ولكن يمتد ليشمل محاولة الدول التأثير على الدول الأخرى بإنشاء هوية ما معنية خاصة بها، وهى المحاولة التى من غير المحتمل نجاحها، إذا اصطدمت بالممارسات. إن القدرة على التأثير على السلوك من خلال التحكم فى إدراك هوية الفرد، يمكن اعتبارها أحد أشكال القوة، أو القوة سريعة التحول.

يسوق المذهب البنيوى الحجج بأن كلا كل من القوتين المادية والمنطقية لأى فهم لأمور العالم. وإننى أؤكد تأكيدا قويا على كلتيهما، لأنه غالبا ما يتم إهمال أنصار البنيوية باعتبارهم غير واقعيين فى اعتقادهم بقوة المعرفة، والأفكار، والثقافة، والمذاهب، واللغة، أو الخطاب الثقافى العام. والمفهوم الذى ينص على أن الأفكار هى شكل من القوة، وأن القوة أكبر من مجرد التسلط المادى، وأن القوة المادية المتعلقة بالقوة المتحولة، ليس مفهوما حديثا. ونلاحظ أن تركيزمايكل فوكو على الرابطة بين القوة والمعرفة، ونظرية أنطونيو جرامسى للسيطرة المذهبية، وتمييز ماكس ويبر ما بين السلطة والتسلط، هى كلها مولدات لموقف البنيوية من القوة فى الحياة السياسية[٢٠].

من التأمل النظرى إلى السياسة الخارجية الأمريكية

وتظل عملية التنظير المقدمة بشكل ملخص كمجرد منظر خلفى، والذى غالبا ما لا يلقى التقدير، ومن المحتمل عدم الاعتراف به أيضا من جانب الكتلة الكبيرة من تشخيصات السياسة الخارجية، ووضع الوصفات لها فى أعقاب الحرب الباردة. وبشكل جماعى، فإن التنظير قد قام بتحليل وتقييم أربع استراتيجيات كبيرة للولايات المتحدة، يطلق على الأولى لقب «النزعة الانعزالية الجديدة»، وهى تدعو إلى الانسحاب من الالتزامات العسكرية فى أعالى البحار، وبالتالى إلى الخفض فى الإنفاق الدفاعى. وتقوم الافتراضات الأساسية لها على أن وجود محيطين، والردع النووى، والجيران الضعفاء، والتوازنات الإقليمية للقوى خارج نصف الكرة الغربى، هو ضمان مريح للأمن، والذى يتهدد عند التورط فى منازعات الشعوب الأخرى. وقد لاقى هذا المبدأ تأييدا قويا لعدة أسباب من جانب الوطنيين المحافظين التقليديين، والمتحررين، وجزء من اليسار الأمريكى الضئيل، ولكنه لم يترك سوى أثرا ضعيفا على السياسة الخارجية الأمريكية، حتى قبل الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١. وعلى الرغم من احتمال مساعدة هذا الهجوم على تأكيد

ادعاء الانعزالية الجديدة بأن التورط الدولى سوف يولد التهديدات للأمن الأمريكى، إلا أنه يبدو أن المذهب البنيوى المعارض هو الذى ساد.

وقد حدا الأمل بأنصار الاستراتيجية الكبيرة الثانية، والمسماة عادة «الالتزام الانتقائى» حول المحافظة على موقف الأمن طويل المدى للولايات المتحدة. ومع ذلك، فهم يعتبرون أن توازنات القوى الإقليمية هى أمر إشكالى يتطلب مراقبة نشطة، مع الوعد بالتدخل سواء لاستعادة، أو لدعم توازن القوى فى الأقاليم، أو المناطق ذات الأهمية الحقيقية للولايات المتحدة. وخير مثال فى السابق لهذه السياسة، هو التدخلات البريطانية لتوازن القوى بعيدا عن شواطئها فى تنافس القوى العظمى الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما الاستراتيجيتان الأخريان، والمتنافستان من أجل الهيمنة، فهما الالتزام الأحادى، والالتزام العالمى متعدد الأطراف. ويحمل مؤيدو هاتين الاستراتيجيتين الكثير من الصفات المشتركة. وهم يعتقدون أن تطورات الأمور فى جميع أرجاء العالم، قد تترك تأثيرا خطيرا على أمن ورفاهية الشعب الأمريكى، وأن المناخ السياسى، والاقتصادى، والعسكرى، العالمى، والمعتدل يتطلب التزاما مستمرا. ولكنهم اختلفوا على كل حال فيما يخص أمرين على الأقل: الأول هو طريقة وضع أولويات التهديد، والثانى الأهم، هو الأفكار الأساسية عن العلاج.

يؤكد أصحاب الالتزام الأحادى على التهديدات السياسية العسكرية التقليدية، وبالأخص تلك التى يمكن التخفيف من حدتها بواسطة القوة العسكرية، وهو ما تملكه الولايات المتحدة بوفرة كبيرة، وعلى انفراد. وبينما يذكر أنصار الالتزامات عديدة الأطراف، أنهم لن يقوموا بمحو كامل لسجل التهديدات، إلا أنهم على الأقل سوف يعملون على تسوية ذلك السجل، مما يقلل من التمييز الحاد بين التهديدات المؤدية غالبا إلى دبلوماسية ضاغطة قوية، وتهديدات أخرى مثل الأوبئة، وسخونة المناخ العالمى، وتدمير الموارد البحرية، والغابات المطيرة، والتحولات السريعة فى الاقتصاد العالمى غير المؤدية إلى اتباع حلول عسكرية. ولن يستجيب هؤلاء الأنصار بالطبع لأى شكل من أشكال التدخل المنفرد.

الخاتمة

لقد دعم قيام الولايات المتحدة بغزو العراق دون تصريح من مجلس الأمن، الإدراك الواسع بأن أصحاب التدخل المنفرد قد سادت وجهة نظرهم فى الجدال حول الاستراتيجية الكبيرة المتبعة، وأنهم مستقرون بقوة فى صهوة الحكم. وقد نبع هذا الإدراك من ممارسات وخطاب الإدارة الأمريكية فيما قبل ١١ سبتمبر/ أيلول،

بقيادة الرئيس جورج بوش، وقد شمل ذلك رفض الإدارة لاتفاقيات دولية متنوعة، مثل هذه المتعاملة مع سخونة المناخ العالمى، وأسلحة الحرب البيولوجية (الأمر المثير للسخرية)، والمحكمة الجنائية الدولية. ويبدو أن الرفض هو جزء من استراتيجية أكبر لتقليل القيود المؤسسية والتقليدية حول استعمال القوة الأمريكية، وهو ما يعد جنوحا قويا عن السلوك الأمريكى بعد الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الولايات المتحدة بدور المخطط والمنفذ الرئيسى للأمم المتحدة، والترتيبات المالية الدولية، مثل: البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، أو الجات (والتى تشكلت حاليا باسم منظمة التجارة العالمية)، وهو ما عمل على تكوين نواة نظام إدارة عالمى مبدئى.

وتظل دقة هذا الإدراك أمرا خاضعا لحكم المستقبل. وعندما يتلقى كبار الرسميين فى إدارة بوش اتهاما بالتدخل المنفرد، فإنهم يفندون ذلك الاتهام، ويقومون بالتذكير بجهودهم لبناء مختلف التحالفات لإنجاز مهام مختلفة. وقد نالهم الإعياء فى حالة العراق من الاحتفاء بالعدد القليل من الدول المتعاونة، وللحصول على تفويض صريح من مجلس الأمن، بدلا من الاعتماد الكامل على خرق صدام حسين لبعض الشروط، والتى اعتمد عليها تحالف حرب الخليج عام ١٩٩١، عندما قرر وقف العمليات الحربية العدوانية، حينما كان ضمن سلطاته تدمير القوة العسكرية للعراق، وبالتالى الإسراع بسقوط نظام صدام حسين.

ومع رفض الاتهام بالفردية غير المقيدة، فقد ذكر مسئولو الإدارة الأمريكية، ما أطلق عليه أحدهم فى الاجتماعات الخاصة، والتى حضر إحداها المؤلف، مصطلح التعددية الجانبية «للمضاعف المشترك الأصغر»، وأن عالم اليوم الذى يشهد صراعات مدنية دموية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والأوبئة، وأنظمة الاعتماد المتبادل الهشة، يتطلب اتخاذ القرار بشكل مثالى فى إطار الأمم المتحدة، والتى هى أقل حساسية لدعوى السيادة والهيمنة، وأكثر حسما وسرعة من الجانب النوعى، عما كانت عليه الأحوال من قبل، وهو أمر لا جدال فيه.

ويحتاج الدارسون إلى استكشاف وسائل إصلاح المؤسسات عديدة الأطراف، وكذلك سلطاتها وإجراءاتها أيضا. ويجب أن يكون أحد الأمور واضحا من البداية. وهو أنه لن تكون المؤسسات عديدة الأطراف فعالة جيدا عند استخدامها لإقرار الأهداف العاجلة لإحدى القوى العظمى فقط. ويعتبر اختبار الالتزام بالاتجاه متعدد الأطراف، أى بالتعاون المؤسسى والقائم على معايير محددة، بمثابة الرغبة لمناقشة النهايات والوسائل، وأحيانا لتعديلها من أجل دفع روح التعاون. وإذا استخدمت أقوى دولة فى العالم المؤسسات الدولية فقط، عندما تريد صكًا موقعا

منها، ليس على أهداف هذه القوة فحسب، بل أيضا وسائلها التكتيكية واستراتيجياتها، فإن المؤسسات الدولية المؤثرة لن تصبح فى هذه الحالة جزءا من المستقبل العالمى. ولحسن الحظ، فإن شكل ذلك المستقبل، لم يتم تحديده بشكل مسبق.

Notes

1. Keith B. Richburg, 'Chirac Seems Intent on Challenging US Foreign Policy', *Washington Post*, 31 May 2003, p. A12.
2. Whether to call the results of this theorizing 'theories', 'schools' or 'approaches' seems to me a matter of taste. Those working in the natural sciences in particular may prefer either of the latter two on the basis of a feeling that the approaches I discuss lack the sharp edges and susceptibility to rigorous testing that full-blown 'theories' should possess.
3. For an extended treatment of the subject, see Jack Donnelly, *Realism in International Relations*, New York, CUP, 2000.
4. Hans Morgenthau, *Power Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th edn, New York, Knopf, 1973.
5. For an extended treatment intended for the general reader as well as the specialist, see John Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, New York, W. W. Norton, 2001. However, the canonical work is Kenneth N. Waltz's *Theory of International Politics*, Reading, MA, Addison-Wesley, 1979.
6. See note 5 above.
7. John Mearsheimer and Stephen Watt, 'An Unnecessary War', *Foreign Policy* (Jan/Feb): 51–60.
8. Henry Kissinger 'Phase II and Iraq', *Washington Post*, 13 January 2002, p. B7; Brent Scowcroft, 'Don't Attack Saddam', *Wall Street Journal*, 15 August 2002, p. A12.
9. See, for example, Kenneth Waltz, 'Globalization and Governance', *Political Science and Politics*, 32(4): 693–700.
10. John Mearsheimer, 'The Future of the American Pacifier', *Foreign Affairs*, 80(5), Sept–Oct 2001: 46–61.
11. For a fine brief survey of institutionalist thought, see Robert O. Keohane, 'International Institutions: Two Perspectives', *International Studies Quarterly*, 32(4) December 1988: 379–6.
12. For a lucid overview of institutionalist theory, see Robert O. Keohane and Lisa L. Martin, 'The Promise of Institutionalist theory', *International Security*, 20(1) summer 1995: 39–51.
13. Of course the structures themselves can be described as clusters of procedural and substantive rules and principles defining roles, allocating authority, guiding decisions, etc.
14. Or gains from deployment by one might be neutralized by counter-measures. Thus if one great power deploys an anti-ballistic missile system, the other might respond not by deploying a similar system but by increasing the number of its deployed missiles so that it has sufficient to overwhelm the defensive system.

15. John J. Mearsheimer, 'Why We Will Soon Miss the Cold War', *Atlantic Monthly*, August 1990: 35–50.
16. Michael Doyle, 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', *Philosophy and Public Affairs*, 12(3): 205–35; 'Liberalism and World Politics', *American Political Science Review*, 80(4): 1151–69.
17. Alexander Wendt, *International Organization*, 46(2) spring 1992: 391–425.
18. As in the case of realists, there are basically two sub-schools: conventional constructivists and critical theorists. For a crisp summary of their similarities and differences, see Ted Hopf, 'The Promise of Constructivism in International Relations Theory', *International Security*, 23(1) summer 1998: 171–200.
19. I draw the instance from the Ted Hopf article cited above. He in turn was referring to a piece by Thomas Risse-Kappen, 'Collective Identity in a Democratic Community: The Case of NATO', in Peter J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*, New York, Columbia University Press, 1996, pp. 361–8.
20. Hopf, *op. cit.* note 18, p. 177.

توم فيرر
تشكيل السياسة الخارجية للأمة: الصراع من أجل الهيمنة فيما بين دراسى العلاقات الدولية الأمريكيين

مهما كانت جوانب التأثير الأخرى للحرب الباردة بين السوفييت والأمريكان، إلا أنها ساعدت على بدء ودعم حقبة من النشاط الفكرى المحموم فى المجالات المتصلة بنظرية العلاقات الدولية، وتحليل السياسة الخارجية. إن إحدى علامات أهمية الظاهرة البالغة الحداثة بكل آثارها المدوية قد يكون فورانها المستمر فى أذهان المنظرين حول العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية، والقانون الدولى العام، وذلك لسنوات تلت نهاية الحرب، ذلك الفوران الذى شدد منه الهجوم الإرهابى فى ٢٠٠١/٩/١١ فى الولايات المتحدة، وتداعياته الكارثية. إن التحقيقات المتفهمة للعلماء، وحلقات النقاش فى تلك المجالات، لابد أنها مهمة للعلماء والمفكرين، بصرف النظر عن اهتماماتهم المهنية، ليس لأن هذه التحقيقات والمناقشات تختص بالقضايا المعرفية والأنطولوجية العميقة فحسب، ولكن لأنها فى المقام الأول أثرت ولازالت تؤثر فى مسار السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.